

ويبقى أن العراقيين حتى بعد سقوط صدام حسين غير قادرين على أن يمارسوا حقهم الطبيعي في امتلاك والتصرف في مقدرات البلاد الاقتصادية. ثم هناك السؤال المهم وهو إلى أي مدى استفاد العراقيون من العقود التي وقعتها سلطة الاحتلال مع المتعاقدين الأمريكيين والتي تدفعها من أموال النفط العراقي بقلم أميمة عبداللطيف

"حينما تتولى قوة أجنبية إدارة شأن بلد غني بالنفط كالعراق، فمن المؤكد أنها ستواجه شكوكا حول الدوافع التي قادتها لذلك، ويكون من حق العراقيين أن يعتقدوا بأن الغزاة أتوا ليسرقوا النفط". انته الاقتباس من مقال بول كروجمان أحد كتاب صحيفة "نيويورك تايمز" المرموقين، وقد جددت التساؤلات عن مصير أموال العراق؟ من الذي يملك حق التصرف بمقدرات العراق الاقتصادية الآن؟ ومن الذي بيده الكلمة الفصل بشأن من تخصص له الأموال؟ وأين ذهبت عائدات النفط طيلة الأربعة أشهر الماضية تحت إدارة سلطة الاحتلال المعروفة إعلاميا بسلطة التحالف المؤقتة؟ لقد كشفت تقارير غربية صدرت هذا الأسبوع أن ثمة مخالفات كبيرة وإساءة استخدام لأموال العراقيين ارتكبت ومازالت بشكل منهجي ومنتظم من قبل سلطات الاحتلال وورثتها من مسؤولي الحكومة الانتقالية.

ويقول تقرير نشرته "نيويورك تايمز" بأن كل الأموال التي أنفقتها إدارة الاحتلال التي أدارت العراق حتى يونيو الماضي جاءت كلها من مصادر عراقية وتحديدا من مداخل النفط العراقية خلال تلك الفترة، وأن كل الذي تولوا مسئوليات إدارة الأموال العراقية كانوا من الموالين لإدارة الرئيس بوش، كما أن إدارة الاحتلال تقاعست عمدا عن السماح بمراقبين ومراجعين ماليين دوليين لرصد الآلية التي توظف وتخصص من خلالها أموال النفط العراقي خلال فترة الاحتلال، ولم تبدأ اللجنة إلا في إبريل الماضي، وحين حاول أعضاؤها دراسة الوضع اكتشفوا الآتي:

- 1- أنه لم يتم بذل أي جهد على الإطلاق من قبل سلطة الاحتلال يصب في اتجاه الاحتفاظ بسجلات صحيحة حول مبيعات النفط العراقي خلال الخمسة عشر شهرا الماضي من الاحتلال.
 - 2- أن أوراق المراجعة والمحاسبة المالية المتعلقة بحوالي 20 بليون دولار المخصصة لصندوق تنمية العراق كانت في مجملها عبارة عن عدد من الأوراق والجداول البيانية تولي إعدادها محاسب واحد.
 - 3- واجه المراجعون المليون الدوليون أيضا قصورا شديدا في التعاون من قبيل سلطات الاحتلال حتى إنه لم يسمح لهم بزيارة الوزارات العراقية التي تتمتع بسمة بأنها بؤر للفساد، حيث كان يشغل معظم مناصبها العراقيون الذين هم على اتصال بسلطة الاحتلال، كما أنه لم يسمح لهم بالحصول على التقارير المتعلقة بما يمكن وصفه بالعقود ذات المصدر الواحد، بل إنهم عتفوا تعنيفا شديدا حينما طالبوا بمعرفة ماذا فعلت شركة هاليبورتن بمبلغ 1.4 بليون دولار.
- ومن خلال إعاقه عمل المراجعين الماليين عن القيام بعملهم أثارت الولايات المتحدة شكوكا متزايدة حول إساءة استخدام أموال النفط العراقية وأن ثمة شيئا ما يحدث وترغب بستره. وقد انتهى تقييم لجنة الرصد والمراجعة الدولية التي تشرف عليها الأمم المتحدة إلى أن أداء إدارة الاحتلال الأمريكي فيما يتعلق بالمراقبة المالية لأموال صندوق التنمية العراقي كان ضعيفا للغاية وأنها تخلت حتى عن القواعد التي وضعتها هي بنفسها فيما يتعلق بتخصيص عقود تمويل من قبل الأموال العراقية واعتبر المحاسبون أن الطرق التي أتبعتها إدارة الاحتلال الأمريكي كانت غير ملتزمة وفتحت الباب أمام كثير من أعمال التديليس. لقد أنفقت الولايات المتحدة أموالا طائلة على حربها ضد العراق، ومن بين حوالي 18.4 بليون دولار مساعدات وافق الكونجرس على تخصيصها للعراق لم تقدم الحكومة الأمريكية منها سوى 400 مليون دولار فقط.
- بقيت قضية أخرى متصلة بهذا الأمر أشارت إليها جريدة "فاينانشال تايمز" اللندنية هذا الأسبوع، حيث أفادت أنه قبيل مغادرة بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق بحوالي أسبوعين تمكن من إقناع الإدارة العراقية الانتقالية برئاسة إباد علاوي من أن يضع جانبا مبلغا قدره 800 مليون دولار من مداخل النفط العراقي وذلك لدفعها للمقاولين الأمريكيين وأصحاب العقود الأمريكيين الذين تعاقدت معهم إدارة بريمر، وكانت هذه الخطوة تهدف على حد قول "فاينانشال تايمز" إلى تجنب إدارة الاحتلال الأمريكي من الوقوع في مشاحنات قانونية مع المقاولين الأمريكيين الذين تعاقدت معهم إدارة الاحتلال، ودفع الكشف عن هذه المعلومات إلى قول بعض السياسيين العراقيين بأنها دليل على أن السيادة التي انتقلت للعراقيين لم تكن سوى شكلية، بينما يدافع المسؤولون الأمريكيون قائلين بأن طلبات الدفع ستقدمها الشركات الأمريكية للحكومة العراقية وأن بغداد وليس واشنطن هي التي تتحكم بأموال العراق الآن.

وأضافت الجريدة بأن بريمر قام بإنشاء حساب فرعي خاص من صندوق التنمية العراقي في بنك نيويورك الفيدرالي يوم 16 يونية أي قبل مغادرته منصبه بإثني عشر يوما فقط وأنه في 10 يوليو وافق كل من علاوي وزير ماليته على تحويل ما مقداره 800 مليون دولار من الأموال العراقية إلى هذا الحساب الفرعي. وكان صندوق التنمية العراقي قد أنشئ لحيازة مداخل النفط العراقي وغيره

من الأموال المملوكة للعراق من مصادر مثل الأمم المتحدة، وقال التقرير بأن الأموال التي وضعت في الحساب الفرعي كانت بمثابة دفعة أولية لتغطية الالتزامات المالية لسلطة الاحتلال. فالمقاولون الأمريكيون تعاقدوا مع إدارة الاحتلال التي بدورها استفادت من خدماتهم، وحين حلّ وقت الدفع قام بريمر بتخصيص أموال من النفط العراقي.

جل اهتمام بريمر إذن انصب على التأكد من أن أموال الأمريكيين ستصل إليهم ولا يهمل إن كان ذلك سيتم علي حساب أمور أخرى العراقيون في حاجة إليها. فلا يهمل أن تنفق أموال العراق على إصلاح البنية التحتية من كهرباء ومياه نظيفة ومدارس، لا يهمل كل ذلك مادام أن الشركات والمتعاقدين الأمريكيين ستدفع لهم الأموال من النفط العراقي.

ويبقى أن العراقيين حتى بعد سقوط صدام حسين غير قادرين على أن يمارسوا حقهم الطبيعي في امتلاك والتصرف في مقدرات البلاد الاقتصادية. ثم هناك السؤال المهم وهو إلى أي مدى استفاد العراقيون من العقود التي وقعتها سلطة الاحتلال مع المتعاقدين الأمريكيين والتي تدفعها من أموال النفط العراقي. وكأن العراقيين بذلك يدفعون ثمن احتلالهم مرتين: مرة من أرواحهم التي يزهقها الاحتلال بالعشرات يوميا ومرة أخرى من أموالهم التي لا يعرفون لمن تذهب.